

CD/PV.1026  
15 June 2006

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

---

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والعشرين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف

يوم الخميس، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد فاليري لوشتشينين (الاتحاد الروسي)

الرئيس (متحدثاً بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٢٦ لمؤتمر نزع السلاح.

وفقاً للطلب المقدم من عدد من الوفود، سيعقد المؤتمر الآن جلسة عامة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وبعد اختتام الجلسة العامة، ستعقد جلسة عامة غير رسمية لمواصلة المناقشة في إطار غير رسمي.

وقبل أن أُعطي الكلمة للمتحدث الأول المدرج في قائمة المتحدثين، أود إحاطتكم علماً بأنه، بناء على طلب لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بتزع السلاح، عُرضت اليوم في القاعة المحاذية لقاعة المجلس مادة مكتوبة أعدها عدد من المنظمات غير الحكومية. وجرى ذلك وفقاً لقرار اتخذ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

وأود إعلامكم أن الوفود التالية مدرجة في قائمة المتحدثين: اليابان والجزائر وكازاخستان وكندا. أُعطي الكلمة لسفير اليابان، السيد يوشيكي ماين.

السيد ماين (اليابان) (متحدثاً بالإنكليزية): أشكركم أيها السيد الرئيس على إعلانكم إلقائي بياناً قصيراً ذا طابع متواضع للغاية. أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم تعاوننا الأكمل.

أود أن أوضح أن اليابان، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى، قلقة بشأن سلامة الفضاء الخارجي. ونحن نشاطر الرأي بأن خطى الإبداع التقني في السنوات الأخيرة، إلى جانب التزايد السريع في استخدام تكنولوجيا السواتل، هو أمر مدهش حقاً. وعليه، فإن الإبقاء على استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية قد بات أمراً ملحاً بالنسبة للمجتمع الدولي. غير أنه، نظراً للتقدم السريع في استخدام السواتل، ثمة إمكانية حدوث تلكؤ في جهود المجتمع الدولي أمام العدد المتزايد للمشاكل المحيطة باستخدام الفضاء. وعلى نحو ما بينه كثير ممن تحدثوا في المناقشات المواضيعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن التصدي لهذه المسألة بتبصر ليس أمراً هاماً فحسب، بل هو جوهري، وعلينا الحفاظ على بيئة صحية من أجل عمليات السواتل.

وقد أُجريت مناقشات مثمرة في الأيام العديدة الماضية، وبوسعي القول إنها ساعدتنا على زيادة فهمنا للمسائل ذات الصلة. إلا أن ثمة سمة بارزة تجمع بين هذه المناقشات، ألا وهي أن مسألتي استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وما يُسمى بتسليح الفضاء أو عسكريته تُناقشان بطريقة غير منظمة.

وقد ظهر عدد من المسائل في جميع المناقشات التي جرت في المؤتمر وفي مختلف ما عقده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير) من ندوات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه المسائل: الحطام الفضائي، و"قواعد الطريق" الناظمة لعمليات السواتل، وتبادل المعلومات عن حالة عمليات السواتل، والاعتداءات الحاسوبية على البيانات المتصلة بالفضاء، والاعتداءات المباشرة على السواتل، والتشويش على عمليات البث بواسطة السواتل، وإساءة استخدام السواتل الصغرى، بما في ذلك إساءة استخدام الأسلحة المضادة للسواتل.

هذه ليست قائمة مستفيضة، بالطبع، ولكن فيما يتعلق بما سيجري مستقبلاً من مناقشات، ينبغي لنا ترتيب هذه البنود وغيرها وفقاً لأهميتها وإلحاحيتها والوضع الراهن للجهود الدولية. ونظراً لأن كثيراً من هذه

البنود بات يجري تناوله في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والاتحاد الدولي للاتصالات، فمن الضروري محاولة معرفة إلى أي مدى يمكن لنا معالجة هذه القضايا في أطر المؤسسات والهيئات المسؤولة عنها.

أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من المواضيع، من قبيل عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه، أود استعراض الانتباه إلى بضع نقاط في هذا الشأن. أولاً، سمعنا الكثير عن العسكرة والتسليح والفرق بين هذين المفهومين، ولكن من غير الواضح ماذا يعينان في الواقع. ولسنا متأكدين ما إذا كانت توجد فعلاً مشكلة من هذا القبيل أم لا توجد. وذكّر شيء ما عن "أسلحة جديدة المفهوم". ولكن ما هي، وأين هي؟ فبدون شروحات محددة، لا يسعني إلا أن أقول إنها ضرب من "الخيال العلمي".

ثانياً، إن تكنولوجيا الفضاء الخارجي هي ذات استخدام مزدوج في كثير من الأحيان، وإن وضع لوائح ناظمة لاستخدامها عملية معقدة في ذاتها. فعلى سبيل المثال، يمكن لنظام الولايات المتحدة العالمي لتحديد المواقع على الكرة الأرضية أن يوجّه سفينة حربية صوب هدفها، ولكن في طوكيو يمكن أيضاً لذلك النظام ذاته أن يرشد سائق سيارة أجرة إلى وجهته. وقد أُشير إلى ذلك في عدد من البيانات. وقدم ممثل الولايات المتحدة الموقر قبل أمس شرحاً وافياً عن الجوانب المزدوجة للتوابع. ومما ينم عن الاستخدام المزدوج للتوابع بوصفه سمة متأصلة من سماتها، أُشير إلى أنه ينبغي لنطاق صك قانوني متوحي ألا يتناول سوى مسألة التسليح.

ثالثاً، ذكّرتُ في المناقشات التي أجريناها الأسبوع الماضي أن بعض الوفود أشارت إلى معاهدة قاع البحار ومعاهدة أنتاركتيكا في سياق منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. غير أنني أرى أن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، خلافاً لما عن المعاهدتين المذكورتين، يلزمها نوع مختلف من الخبرة الفنية. فالمعاهدتان المذكورتان لم يتعين عليهما تناول السمات المحددة لمنظومات الأسلحة. وعلاوة على ذلك، ففي إطار مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تدعو الضرورة إلى دراسة ما يتصل بالسواتل من مسائل بالغة التقنية.

وعليه، ففيما يتعلق بمفاهيم من قبيل تسليح الفضاء الخارجي أو عسكرته، لا بد من إرساء الأرضية اللازمة لمداولاتنا بالترتيب لتفهم واضح للمشاكل التقنية المعقدة والمتطورة والعمل على إيجاد هذا التفهم. فعلياً تحاشي مناقشات يبدو أنها تنبأ مسبقاً بالحصيلة النهائية استناداً إلى هذه المناظرات التجريدية. واليابان مستعدة لمواصلة المداولات في جلسات عامة رسمية أو غير رسمية.

وأود الآن أن أبدي بضع ملاحظات إضافية بشأن الحطام الفضائي. ففي هذا الصدد، أنشأت لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فريقاً عاملاً منبثقاً عن اللجنة الفرعية العلمية والتقنية قام بوضع مشروع نص بشأن المبادئ التوجيهية للتقليل من الحطام الفضائي. وكجزء من مساهمة اليابان، شارك خبير ياباني في هذا الفريق العامل، ويمكنني القول إنه اضطلع بدور مركزي فيه. وتؤيد اليابان هذه المبادئ التوجيهية كامل التأييد، وتنظر إلى المنخرطين في هذا العمل القيمّ بالاعتبار. وعلاوة على ذلك، استضافت اليابان في شهر نيسان/أبريل من هذا العام الاجتماع الرابع والعشرين للجنة الدولية للتنسيق بين الوكالات في شؤون الحطام الفضائي، الذي حضره ٩٧ مندوباً من ١٠ منظمات معنية بالفضاء الخارجي. والمناقشات التي جرت في هذه اللجنة أسهمت إسهاماً حيويّاً في الاتجاه الذي ينبغي أن تتخذه دراسة الحطام الفضائي مستقبلاً. غير أن

مساهمة اليابان لا تقف عند هذا الحد. فنحن على أتم الاستعداد للإسهام بنشاط في ما قد يُبذل مستقبلاً من جهود في سبيل التقليل من الحطام الفضائي.

ونود في هذه المرحلة أن نُعرب عن تقديرنا للوفدين الصيني والروسي على قائمتهم الشاملة بالتدابير المحددة لبناء الثقة فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية، الواردة في ورقة عملهما (CD/1778). وتتضمن تلك القائمة أيضاً الكثير من التدابير الثنائية ومتعددة الأطراف القائمة حالياً والمعمول بها بالفعل. كما تُشارك اليابان في عمليات تبادل الآراء، وفي الزيارات المتبادلة وتدابير الإشعار المسبق، من بين أنشطة أخرى متصلة بتدابير بناء الثقة. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، حرت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، كأحد تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، زيارة قام بها ممثلون من ست دول مشاركة في وضع المدونة إلى مركز تانيغاشيما الفضائي التابع للوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي. وكان الهدف من هذه الزيارة التثبت من أن عمليات الإطلاق من هذه المنشأة هي لأغراض مدنية، وأتاحت فرصة جيدة لزيادة تفهم السياسة الفضائية لليابان. وهذا مثال واحد فقط على كيفية تطبيق تدابير بناء الثقة على الأرض. غير أنه ما زال من الضروري التدارس بشأن منفعة تدابير بناء الثقة استناداً إلى الحالة الفعلية لكل من هذه التدابير.

الرئيس (متحدثاً بالروسية): أشكر سعادتكم على بيانكم وعباراتكم اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. أود الآن أن أعطي الكلمة لممثل الجزائر. الكلمة لكم، سيدي.

السيد خليف (الجزائر): سيدي الرئيس، باعتبار أن هذه أول مرة يأخذ فيها الوفد الجزائري الكلمة تحت رئاستكم، بودّنا أن نعرب لكم عن تهنينا لكم لتوليكم رئاسة المؤتمر وإدارة الأشغال، واسمحوا لي بأن ألقى هذه الكلمة نيابة عن السيد إدريس الجزائري الذي تعدّر عليه الحضور.

إن الوفد الجزائري يشاطر ما جاء في كلمة مجموعة الـ ٢١ التي تم إلقاؤها من طرف وفد إندونيسيا في ٨ حزيران/يونيه الفارط. إن الفضاء الخارجي ينبغي حصر استكشافه واستخدامه، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لأغراض سلمية في صالح جميع الأمم. إن امتداد النشاط الإنساني إلى هذا المجال اللامتناهي ودرجة التطور التكنولوجي المسجل، فتحت بالفعل آفاقاً تبعث على الارتياح والتفاؤل. بما يوفر هذا من منافع للبشر. وبالفعل فقد ساهمت الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في تحقيق تقدم في الرصد عن بُعد والتنبؤات في مجال الأحوال الجوية والاتصالات والملاحة وحراسة الحرائق والإنذار من التلوث والرصد الإيكولوجي وتسيير الثروات وتنظيم العمران، إلى غير ذلك من استعمالات والقائمة طويلة.

إن الجزائر ومنذ استرجاع سيادتها الوطنية أولت اهتماماً خاصاً للاستعمال السلمي لهذا المجال بالاستثمار في هذا القطاع. وتجسّد هذا في استغلال المعطيات المتحصّل عليها من الأقمار الصناعية في مجال الزراعة والثروات المائية والوقاية من الكوارث، وما إلى ذلك. كما أن الجزائر، وبالنظر لوضعها الاستراتيجي، تشارك في النظام العالمي للملاحة بواسطة الأقمار الصناعية وتساهم في نظام التدخل الطارئ في حالات التلوث البحري.

في مقابل هذا الاتجاه الإيجابي، فإننا نسجل اتجاهاً في عسكرة الفضاء الخارجي تبعث فعلاً على القلق، وهذا لما يشكله السباق نحو التسلح فيه من زعزعة للاستقرار وخطر على الأمن الدولي، مما قد يؤدي إلى إخلال بالتوازن

الاستراتيجي. وتفيد بعض الدراسات الاستشراعية إلى خطر العسكرة الفعلية لهذا الفضاء وإمكانية تحويله إلى مسرح للموجات العسكرية، وهذا بوضع أسلحة بمختلف أنواعها فيه، سواء في المدارات أو على الأجرام السماوية. وقد ذهبت هذه الدراسات إلى حد التنبيه بإمكان تطوير أقمار صناعية صغيرة لاستعمالها كعملية عسكرية. وهذه التنبؤات مبنية على التصورات الرامية إلى إدماج الفضاء الخارجي في الاستراتيجيات العسكرية والسياسية. ومما يغذي هذا التوجُّه تطور تكنولوجيا الفضاء التي يمكن استعمالها كأسلحة وانخفاض تكاليف صنعها بالنظر إلى الماضي.

إن تطوير منظومات دفاع القذائف التسيارية تزيد من قلقنا، وهذا ما وضع المجموعة الدولية أمام تحديات جديدة يتعين عليها مواجهتها. إن الصكوك القانونية الدولية المتعددة الأطراف المتوفرة لدى المجموعة الدولية، لا سيما معاهدة ١٩٦٧ الخاصة بالمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما فيها القمر والأجرام السماوية الأخرى، والاتفاقية المنظمة لنشاطات الدول في القمر والأجرام السماوية الأخرى، لم تعد في نظرنا تفي بالغرض المطلوب. فإن كانت هذه الصكوك تحظر على الدول الأطراف إطلاق أي أجسام تحمل أسلحة نووية أو أية أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل، أو تنصّبها على الأجرام السماوية، أو تضعها في الفضاء الخارجي، فإنها بالمقابل لا تمنع وضع الأنواع الأخرى من الأسلحة. وهذا ما يُلزمنا بتحديث وتطوير الصكوك القانونية للقرن الماضي لجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات القرن الـ ٢١. وهذا لن يتأتى إلا بالتفاف المجموعة الدولية برمتها لمواجهة هذا الخطر المحدق طبقاً لما جاء في البند ٨٠ من الوثيقة النهائية للجمعية العامة الاستثنائية الأولى الخاصة بزرع السلاح لسنة ١٩٧٨.

ونحن نتأسف على أن مؤتمر نزع السلاح، وعلى الرغم من الطلبات المتكررة التي تقدمها له الجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً، يقف مكتوف الأيدي أمام مسألة بهذه الأهمية. في هذا الصدد، تشكل في نظرنا الولاية الواردة في مقترح السفراء الخمس CD/1293/Rev.1 قاعدة مقبولة وموضوعية للبدء في العمل حول موضوع منع السباق نحو التسليح في الفضاء الخارجي. ولا ينبغي أن نكون محففين في حق الجهود المبذولة في هذا الإطار بالمؤتمر. فقد تم تقديم العديد من المقترحات لدراسة مسألة منع السباق نحو التسليح في الفضاء الخارجي، منها على سبيل المثال، تلك المقدمة من طرف كندا سنة ١٩٩٨ وسنة ١٩٩٩ المرقمة على التوالي CD/1487 و CD/1569 وكذا ورقة العمل التي قدمتها الصين، الاتحاد الروسي، فييت نام، إندونيسيا، بيلاروس، زمبابوي، والجمهورية العربية السورية تحت رقم ١٦٧٩ تاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وكذا أوراق العمل الصينية - الروسية التي جاءت فيما بعد. وهذه الجهود تمثل قاعدة غنية بالأفكار من شأنها السماح ببدء النقاشات.

وفي انتظار ذلك فإن تنظيم مثل هذه اللقاءات بمشاركة الخبراء في هذا المجال ستسمح بدون شك بتوضيح رهانات وأبعاد هذه القضية وكذلك الخطوات الواجب اتّباعها. ونحن نعرب عن شكرنا للحكومي الصيني والاتحاد الروسي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومركز سيمنس الكندي لبحوث نزع السلاح والانتشار على تنظيمهم للمنطقة الذي اعتدنا حضوره سنوياً بهذا الشأن.

في الأخير، بود الوفد الجزائري القول بأن إدخال الفضاء الخارجي بما يوفره من خصوصيات وإمكانات إدخال مثل هذا الفضاء في الحسابات الاستراتيجية والعسكرية بغية التحكم فيه وتسخيره كعامل قوة سواء تعلق الأمر باستخدامه اللامباشر كعنصر إسناد للاستراتيجيات العسكرية أو استعماله كمسرح للمواجهة العسكرية من شأنه تقويض مساعي نزع السلاح والثقة بين الدول، بل وعلى العكس من ذلك قد يدفع إلى سباق تسلح كمي

ونوعي في الأرض وفي الفضاء الخارجي. وأرجو أن نسخر جهدنا ونعمل ذكاءنا في تطوير استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في المجالات المفيدة للبشرية وتجنيدنا للكوارث كالتنبؤ والإنزال بكارثة من حجم كارثة تسونامي إنقاذاً للبشر بدلاً من التفنن في تقنيات إفناء الإنسان لأخيه الإنسان.

الرئيس (متحدثاً بالروسية): أشكر ممثل الجزائر الموقر. أُعطي الكلمة الآن لسفير كندا، السيد بول ماير.

السيد ماير (كندا) (متحدثاً بالإنكليزية): اسمحوا لي أيها السيد الرئيس أن أعرب عن بالغ تقدير وفدي على ما أُجِّز في الأيام المنصرمة في ظل الإدارة الممتازة جداً للرئاسة الروسية للمؤتمر من عمل منتج للغاية بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأود أن أشير إلى ما جرى سابقاً من تبادل ثري للأفكار والآراء بشأن موضوع أمن الفضاء الخارجي، إذ حدث ذلك تحديداً في قاعة المجلس هذه ذاتها يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس من هذا العام. ويشرفني هذا الصباح أن أعرض عليكم التقرير الموجز لهذا المؤتمر، وعنوانه "هندسة أمن فضائي مستدام". وكما تذكرون، قام بتنظيم هذا المؤتمر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير) بدعم من حكومتَي الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، وكذلك حكومة بلدي، فضلاً عن مؤسسة سايمتر في فانكوفر بكندا.

وسأزكي التقارير الموجزة لنظر الزملاء الحاضرين هنا، وأعتقد أنه توجد نسخ منها متاحة للاطلاع عليها في مؤخرة قاعة المجلس، ولكن اسمحوا لي فقط أن أنوه بأن كثيراً من المواضيع التي أُشير إليها أثناء هذه الأيام الأخيرة قد ناقشها أيضاً الخبراء في الربيع، وهل لي أن أنوه بأن مؤتمر اليونيدير ربما وفّر فعلاً مخزوناً من الأفكار والمقترحات التي استعانت بها الوفود بعد ذلك استعانة كبيرة لدى إعدادها مساهماتها من أجل الدورة الراهنة.

وستجدون في الموجز المواضيع اللازمة لاتباع نهج قوامه القواعد في معالجة مسائل الأمن الفضائي، والتحقق، وتدابير بناء الثقة، وزيادة استغلال آليات الأمم المتحدة القائمة حالياً في مجال الفضاء، وفتح قنوات اتصال بين هذا المؤتمر ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ناهيك، ربما، عن قنوات اتصال بين اللجنتين الأولى والرابعة للجمعية العامة، وإيلاء اهتمام لمعاهدة الفضاء الخارجي، التي سيحتفل العام القادم بذكرى سنوية بالغة الأهمية بشأنها، والتحدي العريض المتمثل في التوعية العامة والدبلوماسية العامة في هذا الميدان المعقد ولكن الحيوي.

وأعتقد أن من السمات الهامة الأخرى لمؤتمر اليونيدير اتساع نطاق المشاركة فيه، وازدياد عدد المشاركين من البلدان النامية - وأنوه بذلك بسرور - ومن القطاع الخاص كذلك، بل وأيضاً من هيئات الأمم المتحدة ذات المهام المتصلة بالفضاء الخارجي، لا سيما في شخص السيد جيرار براشيه، الرئيس الحالي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الذي تسنى له أن يُشارك في ذلك المؤتمر كذلك.

لذلك أعتقد أن هذا هو بمثابة تذكير لنا بأن لدينا كثيراً من الأفكار الجيدة وأن خطى عملنا بشأن هذا الموضوع آخذة في التسارع، وأعتقد أن هذا أمر مبشر بالخير للمستقبل. فهل لي، أيها السيد الرئيس، أن أطلب التفضل بتعميم هذا التقرير الموجز على جميع المندوبين بوصفه وثيقة رسمية من وثائق هذا المؤتمر؟

الرئيس (متحدثاً بالروسية): أشكر السيد السفير على عرضه تقرير المؤتمر وعلى عبارات المحاملة التي وجهها إلى الرئيس. وطلبكم تعميم تقريركم كوثيقة رسمية مقبول.

المتحدث التالي حسب القائمة التي أمامي هو السيد كيرات أبوسايتوف، سفير كازاخستان. أعطيكُم الكلمة.

السيد أبوسايتوف (كازاخستان) (متحدثاً بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً، أيها السيد الرئيس، أن أهنتكم على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أؤكد لكم دعمنا الأكمل لكم في ممارستكم هذه الوظيفة. إننا نقدر بالغ التقدير للرؤساء الستة النهج المنسق الذي اتبعوه، مما أتاح المجال لإجراء مناقشات منظمة للمواضيع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ونعتقد أن المناقشات المواضيعية هي محاولة عملية لتجاوز الطريق المسدود الذي يواجهه المؤتمر حالياً.

يُعتبر كازاخستان مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عنصراً هاماً وأساسياً من عناصر عمل المؤتمر. هذا ليس خياراً، بل هو سبيل واقعي لمواجهة التحديات المتصلة بزيادة استكشاف الفضاء الخارجي. ومن الأهمية البالغة في هذا السياق إبراز ما أنجزته روسيا والصين من عمل في ترسيخ أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن عدداً متزايداً من البلدان آخذ في الانخراط في أنشطة الفضاء الخارجي، حيث تستغل هذه البلدان المنافع المتأتية من ذلك في تنميتها الاقتصادية وتقدمها العلمي. وكثير من جوانب الحياة العادية يعتمد على هذه التكنولوجيات الفضائية، وسيزايد هذا الاعتماد باطراد مستقبلاً.

وبلدي منخرط مباشرة في الأنشطة الفضائية، فهو أولاً موطن بايكنور، موقع إطلاق المركبات إلى الفضاء. ونحن عاكفون حالياً على وضع برنامج فضائي خاص بنا بالتعاون مع نظرائنا الروس. وإن إطلاق الساتل كاز سات - ١ المقرر أن يجري في ١٨ حزيران/يونيه سيمثل حدثاً خاصاً في تاريخنا.

إن احتمال نشر أسلحة في الفضاء الخارجي سيؤثر في ما للبشرية جمعاء من مصلحة مشتركة في استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ويمكن القول، في أعقاب المناقشات المواضيعية التي دارت في المؤتمر، إنه لم يعترض أي بلد على هذه الفكرة حتى الآن.

غير أنه، مع مضي المناقشات قُدماً، بات من الواضح أنه يتعين علينا جميعاً أن نعمل جاهدين في سبيل التوصل إلى اتفاق على أكثر القضايا إلحاحاً، ومن بينها نطاق وتعريف صك قانوني متوحي، وتدابير التحقق والشفافية وبناء الثقة.

وأكثر القضايا إشكاليةً هو وضع تعريف واضح للأسلحة في الفضاء الخارجي. وهناك إقرار عام بأن المكوّن الدفاعي هو جزء لا يتجزأ من البرامج الفضائية الوطنية، وسيواجه الخبراء العسكريون والقانونيون تحدياً هائلاً في التمييز بين الأسلحة الهجومية والاحتياجات المشروعة.

إن الاقتراح الداعي إلى وضع "قواعد طريق" ناظمة للفضاء الخارجي منعاً لوقوع حوادث متصلة بالأجسام الفضائية يستحق مزيداً من الدراسة المتعمقة. ونحن نؤيد في هذا الصدد فكرة التحاور مع هيئات دولية أخرى، من بينها لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التي تتخذ فيينا مقراً لها، والاتحاد الدولي للاتصالات، وأمانة مدونة لاهاي لقواعد السلوك.

التحقق ليس مسألة سهلة، سيما وأن موضع التحقق لم يتحدد بعد. والاقتراح الصيني بإرجاء النظر مؤقتاً في جانب المعاهدة المرتقبة المتعلق بالتحقق هو مثال عملي على كيفية معالجة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فينبغي لنا أن نبدأ بخيارات نكون قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأنها وأن نتوصل تدريجياً إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الأكثر تعقيداً.

والمبدأ ذاته يمكن تطبيقه على تدابير الشفافية وبناء الثقة. فلهذه التدابير قيمتها المميّزة لها ريثما تتم صياغة المعاهدة. وثمة مثال جيد على ذلك هو قرار الاتحاد الروسي وقف نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، ثم انضمام أعضاء معاهدة الأمن الجماعي إليه في وقت لاحق. ومن الخطوات التي لاقت استحساناً ما أعلنته المملكة المتحدة والولايات المتحدة مؤخراً من عدم اعتزامهما صنع أسلحة لنشرها في الفضاء الخارجي. إن تدابير الشفافية وبناء الثقة لا يمكن استخدامها بديلاً عن معاهدة، بل بإمكانها أن تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز أهداف المعاهدة.

وفي الختام، أود أن أنوه بالمناقشات الجوهرية للغاية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبما قدمته الوفود، وبخاصة السويد وكندا وإيطاليا من مساهمات قيمة في هذا الشأن. فلنأمل أن تُفضي هذه المناقشات إلى حصيلة مجدية.

الرئيس (متحدثاً بالروسية): أشكركم، السيد السفير، على بيانكم وعباراتكم اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. وبذلك نصل إلى نهاية قائمة المتحدثين. هل توجد أية وفود أخرى ترغب في التحدث في الجلسة العامة الرسمية هذه؟ لا أرى أحداً. حسبما اتفقنا سابقاً، فبعد رفع هذه الجلسة سوف نعقد جلسة عامة غير رسمية بعد ١٠ دقائق بشأن مسألة تدابير الشفافية وبناء الثقة. وسيُتاح المجال لحضور هذه الجلسة غير الرسمية أمام الدول الأعضاء في المؤتمر والدول المراقبة، فضلاً عن الخبراء الذين يشكلون جزءاً من هذه الوفود.

أود إبلاغكم أيضاً أن الجلسة العامة القادمة ستُعقد في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ حزيران/يونيه. أرجو من الوفود أن تكون في مقاعدها بحلول الساعة العاشرة، حيث إننا سنفتتح الجلسة ببيان يُلقيه وزير خارجية جمهورية كوريا، السيد بان كي - مون. كما يوجد مدرجاً في قائمة كبار المتحدثين نائب وزير خارجية اليابان، البروفيسور أكينو يامانكا، يليه بيان يُلقيه وزير خارجية ميانمار، السيد نيان وين. وبعد إلقاء المتحدثين رفيعي المستوى بيانهم، سنشرع في النظر في مسألة "أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة لهذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية". بعد ذلك ستُعقد جلسة عامة غير رسمية بناء على طلب الوفد الفرنسي.

وسيُعقد المؤتمر في الأسبوع القادم جلستين عامتين: الأولى في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢١ حزيران/يونيه، حيث سيُلقى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، بياناً، والثانية في

تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٢ حزيران/يونيه، سيتحدث فيها متحدثون رفيعو المستوى، ثم سواصل النظر في مسألة "أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية". وستنتهي بذلك فترة رئاسة الاتحاد الروسي. إذن فسنتجمع في هذه القاعة بعد ١٠ دقائق. ولكن قبل أن ننفضّ، أود أن أعطي الكلمة لممثل فرنسا.

السيد ديباكس (فرنسا) (متحدثاً بالفرنسية): أود فقط، أيها السيد الرئيس، أن أضيف توضيحاً فيما يتعلق بإعلانكم برنامج الأسبوع القادم، حيث إن الجلسة غير الرسمية التي طلبناها قد طُلبت نيابة عن فرنسا وسويسرا، أي الوفد السويسري. ورهنأ بتصويب ما أقوله من قِبَل الوفد السويسري، فالغرض من الجلسة سيكون طرح آراء الوفدين الفرنسي والسويسري هنا في هذا المحفل بشأن حماية الهياكل الأساسية المدنية ذات الأهمية الحاسمة.

الرئيس (متحدثاً بالروسية): هذا التوضيح من شأنه أن يُدعّم اقتراحكم الداعي إلى عقد جلسة غير رسمية. إذن أُعلن الآن استراحة مدتها ١٠ دقائق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠